مكتبة البنين
قسم الدوريات

المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد

تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة قطر
مجلة علمية سنوية محكمة

العدد السادس ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م

رئيس التحرير
أ. د. يوسف محمد عبيدان

أعضاء
أ. د. علي أحمد سليمان
أ. د. ناصف عبد الخالق جاد
أ. د. ميرغنى عبد العال حمور
د. فوزي محمود الخطيب
د. أحمد محمود يوسف

سكرتير التحرير
د. علاء الدين حسن عواد

العنوان : جامعة قطر - كلية الإدارة والاقتصاد - الدوحة
جميع المراسلات توجه بأسم رئيس التحرير - ص، ب: ٢٧١٣ الدوحة - قطر
هاتف : ٨٩٢٨٢٣ (٩٧٤)
فاكس: ٨٣٢٩٢٣ (٩٧٤)

منحنى عرض العمل في الاقتصاد الإسلامي

ملخص

تستعرض هذه الدراسة عرض العمل وفلسفته في الاقتصاد الوضعي، وتقارن ذلك مع فلسفة العمل في الإقتصاد الإسلامي وذلك بغية تحليل قرار الفرد المسلم حول ساعات العمل التي يرغب بعرضها في سوق العمل. وقد تبين من خلال هذه الدراسة أن أثر الإحلال للفرد المسلم أكبر منه للفرد غير المسلم، أما أثر الدخل فهو أقل عند الفرد المسلم منه عند غير المسلم، وكان عرض العمل للفرد المسلم لايرتد إلى الخلف بل يكون موجب الميل، بحيث تكون مرونته كبيرة عند مستويات منخفضة من الأجر وتتناقص تدريجيا مع تزايد الأجر.

مقدمة

يختلف المجتمع الإسلامي عن غيره من المجتمعات بمعتقداته وبقيمه الخاصة المتمثلة بالإيمان بالله سبحانه وتعالى، واليوم الآخر، والعمل من أجل مرضاة الله. فالفرد في هذا المجتمع يهدف إلى كسب الثواب وتعظيم الفلاح الذي هو دليل على النجاح في الدنيا والآخرة. ويمكن فهم المجتمع الإسلامي على أنه ذلك المجتمع الذي تستمد تشريعاته في كافة المجالات الحياتية من القرآن والسنة وغيرهما من المصادر التشريعية، حيث يتم الحكم في هذا المجتمع بما أنزل الله لتجنب الكفر والفسوق والظلم. ونتيجة لما أصاب الأمة الإسلامية من تراجع حضاري وابتعاد عن تطبيق شرع الله، فقد ازدادت الهوة بين ماهو كائن من أنظمة اقتصادية واجتماعية وسياسية، وبين مايجب أن يكون عليه الاقتصاد الإسلامي، أما الآن ـ وبحمد الله ـ فيشهد العالم الإسلامي صحوة إسلامية في كافة أنحائه تنم عن محاولة جادة للعودة بالحياة إلى الطريق القويم، حيث تبرز الهوية الإسلامية مستقلة كل الاستقلال عن كل دخيل وغريب على حضارة هذه الأمة وهويتها أياً كان مصدره. فقد شملت هذه الصحوة فيما شملت الحياة الاقتصادية للدولة الإسلامية في محاولات كثيرة لإبراز الفكر الاقتصادي الإسلامي ليس كما جاء في كتاب «الخراج» لأبي يوسف أو «الأموال» لأبي عبيد حرفياً، ولكن بما يناسب المكان والزمان المعاصر دون خروج عن الشرع الإسلامي والنص المقدس، مع محاولة فهم التراث الإسلامي على أنه قنطرة عبور إلى النهضة الإسلامية المعاصرة ليس إلا.

لقد دأب بعض المفكرين المسلمين ممن قاموا بمحاولات لأسلمة المعرفة في جميع جوانبها على التأثر الكبير بكتابات الغرب المعاصرة. ففي مجال الاقتصاد نجد أن بعض

الكتاب قد ذهبوا إلى أسلمة بعض النماذج المعروفة والتي تعتبر نتاج فكر وفلسفة غربية تطورت على مدى قرون من الزمن مما أدى إلى تباطؤ في عملية بناء فكر اقتصادي إسلامي مستقل. ويعتبر نموذج «كينز» الاقتصادي من أكثر النماذج التى جرت محاولات لأسلمتها وكان ذلك من خلال استبدال معدل الفائدة «باعتباره رباً محرماً» بمعدل الربح المتوقع من استثمار إسلامي قائم على مبدأ المشاركة، حيث لم تُظهر النتائج اختلافاً كبيراً بين الحالتين(١) وفي محاولات أخرى تم إدخال الزكاة على دالة الاستهلاك الكلي لبيان الآثار الإيجابية لهذه «الضريبة الإسلامية(٢). ونلاحظ هناأن الكثير من هذه المحاولات نظرت إلى فكرة الاقتصاد الإسلامي على انها لاتخرج عن كونها إلغاء للفائدة الربوية وفرضاً للزكاة، وتطبيق ذلك على نماذج الاقتصاد الوضعي متجاهلة أن نماذج الاقتصاد الوضعي تقوم على أسس وبدهيات قد لاتتفق مع الشريعة الإسلامية في بعض الأحيان، أو تناقض نصوصها الصريحة في أحيان أخرى.

ومن القضايا التى استوقفت بعض الباحثين في مجال الاقتصاد الإسلامي قضية قبول واستخدام كتاب الاقتصاد الإسلامي ودون بحث وتمحيص مسبق، موضوع «عرض العمل» بشكله في الاقتصاد الوضعي(٣) ومايترتب على هذا الشكل من تطبيقات عملية لها كبير الأثر على حياة الناس.

من هنا تبرز أهمية هذه الدراسة والتى تهدف إلى تحليل عرض العمل لفرد مسلم على صعيد النظرية، بحيث يتم بيان أثر القيم الإسلامية المختلفة على سلوك العامل المسلم في اختياره، وتحديده لساعات العمل المعروضة في اليوم الواحد، وبالتالي اشتقاق منحنى لعرض العمل في اقتصاد إسلامي، ثم بيان الآثار الاقتصادية والسياسات العمالية المنبثقة عن هذا التحليل.

وتعالج هذه الدراسة الموضوع من خلال ثلاثة أجزاء مترابطة، بحيث يتم في الجزء الأول استعراض عرض العمل للفرد في اقتصاد وضعى، وهو ماتمثله النظرية التقليدية في هذا المجال، وذلك من أجل بيان الشكل النهائي لمنحنى عرض العمل، وتحديد الأسس والبدهيات التى يقوم عليها مع التركيز على العلاقة بين هذه البدهيات وما ينتج عنها من نظرية وتحليل. أما الجزء الثاني فيبين فلسفة العمل في الإسلام، وأهم القيم والتعاليم الدينية التى تحدد سلوك العامل المسلم، وتشكل قراره في توزيع وقته بين العمل والراحة(٤)وفي هذا الجزء يتم تلخيص البدهيات الإسلامية في مجال العمل لمقارنتها مع نظائرها في الاقتصاد

الوضعي وذلك قبل البدء في محاولة اشتقاق منحنى عرض العمل في اقتصاد إسلامي والذي هو موضوع الجزء الثالث من هذه الدراسة. وتنتهي هذه الدراسة باستعراض لأهم الاستنتاجات حول الآثار التطبيقية لمثل هذه الرؤية لعرض العمل ثم يصار إلى ذكر خاتمة البحث.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الدراسة ستعنى بالتحليل الاقتصادي لفلسفة العمل في الإسلام معتبرة الأحكام الفقهية من مصادرها المعتمدة مسلمات، واعتبار البحث والنقاش فيها خارج نطاق هذه الدراسة، وهذا يعنى أن عملنا هذا محاولة لوضع حجر الأساس في بناء نظرية العمل والأجور في اقتصاد إسلامي. وعليه يتقدم الباحثان بالشكر والتقدير سلفاً لكل من يعلق أو يبدي رأياً من شأنه أن يثري هذا البحث ويجعله عوناً للمشتغلين في حقل الاقتصاد الإسلامي.

عرض العمل في الاقتصاد الوضعي

ينظر الاقتصاديون الوضعيون إلى العمل على أنه أمر مؤلم وغير مرغوب فيه، حيث يحدد الفرد مايحتاج إليه من وقت الراحة، ويقضي ماتبقى من الوقت الكلي في العمل مقابل الأجر الذي ينفقه على السلع والخدمات. فالفرد ـ في ظل هذا التصور ـ يساوي منفعته من الأجر مع الألم الذي يلحق به من آخر ساعة عمل.

ويقدم جيفونز(٥) هذا التحليل باستخدام الشكل التالي:

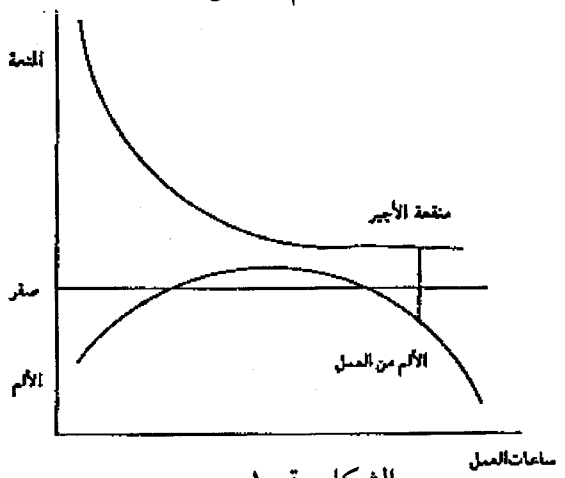

الشكل رقم ١

حيث يبين منحى الألم من العمل أن كمية الألم تتناقص في البداية إلى أن تصل نهاية صغرى «قد تكون في مجال المنفعة» ثم يتزايد الألم مع تزايد ساعات العمل. أما منحنى منفعة الأجر فيدل على تناقص المنفعة التي يحصل عليها العامل من الأجر مع زيادة ساعات العمل وهذا يتناسب مع قانون تناقص المنفعة الحدية المعروف في النظرية الاقتصادية.

بالرغم من الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية إلا أنها تعتبر من أهم المساهمات في نظرية عرض العمل في الاقتصاد التقليدي الحديث، (New Classical) (٦) فقد نجحت هذه النظرية في إدخال تحليل عرض العمل إلى نطاق سلوك المستهلك الذي يقوم على تعظيم المنفعة.

تفترض نظرية تعظيم المنفعة أن الفرد يعظم منفعته المشتقة من جميع السلع والخدمات التي يستهلكها بما في ذلك وقت الراحة (leisure time) في حدود دخله الثابت، والذي ينفقه بأكمله على الإستهلاك، ونتيجة لهذه العملية يتحدد طلب الفرد على جميع السلع، بما في ذلك وقت الراحة الذي تعتبره هذه النظرية سلعة عادية يفضل الكثير منها على القليل ويزيد المطلوب منها مع زيادة الدخل. ولما كان وقت العمل هو المتبقي من الوقت (Residual time) فيمكن تحديد ساعات العمل من خلال طرح ساعات الراحة، ويمكن التعبير عن هذه المسألة بشكل رياضي من خلال تعظيم دالة المنفعة التالية:

م = م (ك ، ر) ..... (١)

حيث:

م: هي المنفعة الكلية للفرد المشتقة من استهلاكه لمجموعة السلع «ك» و«ر».

ك: متجه يمثل كميات السلع المستهلكة من قبل الفرد.

ر: وقت الراحة المطلوب من قبل الفرد.

وتتصف هذه الدالة بكون المنفعة الحدية من كل من «ك» و «ر» موجبتان أي أن

$(\frac{دم}{دك})$ و $(\frac{دم}{در})$ أكبر من الصفر.

أي أن المنفعة الحدية من وقت العمل (ع) سالبة $(\frac{دم}{دع})$ أصغر من الصفر.

ويعظم الفرد منفعته المبينة في الدالة (١) في حدود دخله الثابت والمنفق على مجموعة السلع (ك) و (ر) ويمكن التعبير عن معادلة الدخل كما يلي:

س ك = جـ (و – ر)+ د ..... (٢)

حيث:

س: متجه الأسعار الخاص في مجموعة السلع ك.

جـ: الأجر.

و: الوقت الكلي المتاح للعامل.

د. الدخل من غير العمل.

والشروط الضرورية (Necessary Conditions) لتحقيق أعلى منفعة «المعادلة ١» في حدود الدخل «المعادلة ٢» هي كما يلي: (٧).

$$\frac{\text{دم}}{\text{دك}} - \text{ن س} = \text{صفر}$$

$$\frac{\text{دم}}{\text{در}} - \text{جـ ر} = \text{صفر}$$

$$\text{جـ (و - ر)} + \text{س ك} = \text{صفر}$$

حيث (ن) هي المنفعة الحدية للدخل وهي معامل لاغرانج (Lagrangian Multiplier) ويمكن إعادة ترتيب هذه الشروط لتصبح.

$$\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة ك}}{\text{سعر السلعة ك}} = \frac{\text{المنفعة الحدية لوقت الراحة ر}}{\text{الأجر}}$$

أي أن الكمية المطلوبة من (ك) و(ر) تتحدد عندما تتساوى المنفعة الحدية لكل سلعة مقسومة على سعرها، أي تساوى المنفعة الحدية لكل سلعة مقيمة بالنقد.

وتدل النظرية التقليدية الحديثة أن ميل عرض العمل يعتمد كلياً علي تفاعل أثري الدخل والإحلال الذي يمكن توضيحها كما يلي: (٨).

أثر الدخل (Income Effect) ويعنى أثر الدخل أن زيادة الأجور تعنى بالضرورة زيادة دخل الفرد، وبالتالي زيادة استهلاكه من جميع السلع العادية (Normal Goods) بما في ذلك وقت الراحة. وعليه فإن وقت العمل سوف يقل مع زيادة دخل الفرد. أما إذا كان وقت الراحة سلعة رديئة (Inferior Good) فإن زيادة الدخل الناتج عن زيادة الأجور سوف تؤدى إلى نقص الاستهلاك من وقت الراحة وبالتالي زيادة ساعات العمل.

أثر الإحـلال (Substitution Effect) ويعنى أثر الإحلال أن زيـادة الأجور مع ثبات الدخل تعنى أن وقت الراحـة أصبح غالياً نسبيا بالمقارنة مع السلـع الأخرى وعليه فإن الفرد سوف يقوم بإحلال السلع الرخيصة نسبياً محل السلـع الغالية بما في ذلك وقت الراحة وبالتالى فإن زيادة الأجـور والتى تعمل كسعر لوقت الـراحة مع ثبات الدخل سـوف يتبعها نقص في وقت الراحة وبالتالى زيادة في وقت العمل.

من هنا فإن للتغير في الاجـور أثراً كلياً على وقت العمل وهو يتكـون من مجموع أثري الدخل والإحـلال. لذلك فإن الكمية المعـروضة سوف تكـون على علاقة إيجابيـة مع الأجور «ميل عرض العمل موجبـاً» إذا كان أثر الإحلال أكبر من أثر الدخل بقيمتـه المطلقة. ويكون ميل عرض العمل سالبا إذا زاد أثر الدخل «بـالقيمة المطلقة» على أثر الإحلال، وفي هذه الحالة يقال أن عرض العمل مرتد إلى الخلف (Backward Bending). أما إذا كان وقت الراحة سلعة رديئة فإن أثري الـدخل والإحلال يعملان باتجاه واحد، وتكون عـلاقة الأجور ووقت العمل إيجابية دائما «ميل عرض العمل موجباً».

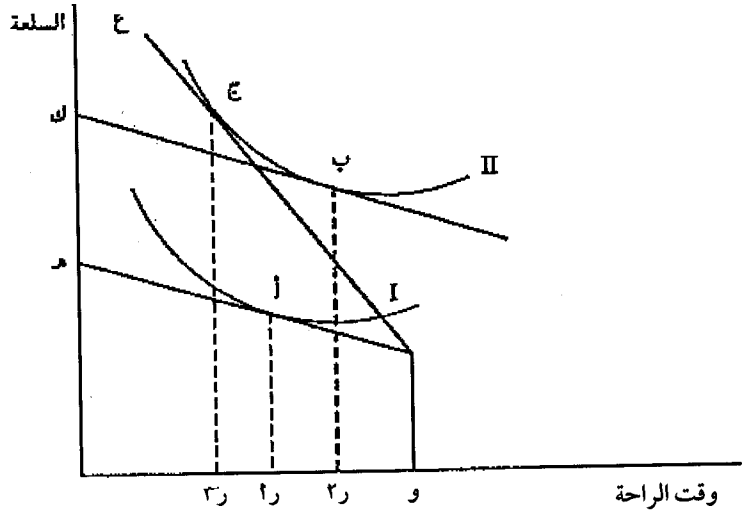

«الشكل رقم ٢»

يمثل الخط هـ د وخط الدخل قبل تغير الأجر والذي يتلامس مع منحنى السواء (I) في نقطة (أ)» ليحدد الكمية المطلوبة من وقت الراحـة (ر١)، وبالتالى كمية العمل المعروضة هي (ور١).

وعند زيادة الأجر يتغير ميل خط الدخل ليصبح ع د و ويلامس منحنى السواء (II) في نقطة (جـ) ليحدد مقدار وقت الراحة عند (ر٣) وبذلك يكون وقت العمل الكلي بعد تغير الأجر (و ر٣) وهو أكبر من مقدار ساعات العمل المعروضة عند الأجر قبل التغير.

ولفصل أثري الدخل والإحلال نفترض أن الدخل قد زاد ولكن بقيت الأجور ثابتة ويكون ذلك برسم خط دخل جديد يلامس منحنى السواء الجديد (II) ويوازي خط الدخل قبل التغير (هـ د) وهذا يلامس منحنى السواء الجديد عند النقطة (ب) ويدل هذا على زيادة الدخل مع ثبات الأجور وهو أثر الدخل: أي أن أثر الدخل هو الانتقال من النقطة (أ) إلى النقطة (ب) أي التغير من (ر١) إلى (ر٢) وهذا يدل على نقص ساعات العمل. أما الانتقال من (ب) إلى (جـ) وهو انتقال على نفس منحنى السواء فيدل على إحلال الإستهلاك (ك) محل وقت الراحة فهو أثر الإحلال ويمكن التعبير عنه من خلال الانتقال من (ر٢) إلى (ر٣) وهذا يدل على زيادة ساعات العمل. لذلك فإن الاثر الكلي هو مجموع أثري الدخل والإحلال وهو الانتقال من (ر١) إلى (ر٣) وهذا زيادة في ساعات العمل.

وقد أعاد جاري بيكر(١٠) (Gary Becker) تعريف وقت الراحة إلى وقت الاستهلاك ووقت الفراغ وطبق الكثير من علاقات الإنتاج على المنفعة، حيث افترض أن قرارات العمل والاستهلاك تتخذ على مستوى العائلة من خلال دالة إنتاج تكون مدخلاتها من السلع السوقية (Market Goods) ووقت الاستهلاك (Consumption Time) والمتبقي هو وقت العمل، وبذلك اتسع معنى أثري الدخل والإحلال فتضمن أثر الإحلال التغير التكنولوجي من تكنولوجيا ذات كثافة عالية في وقت الاستهلاك إلى تكنولوجيا ذات كثافة عالية في السلع السوقية في حالة ارتفاع الأجور. أما أثر الدخل فقد أدخل إليه فكرة زيادة الاستهلاك من جميع السلع العادية المنتجة في المنزل والتي تحتاج إلى وقت أكبر للاستهلاك عند زيادة الدخول وبالتالى يتبقى وقت أقل للعمل.

من هذه العجالة يمكن أن نستنتج أن فلسفة العمل في الاقتصاد الوضعي تقوم على الفرضيات التالية:

١ـ إن العمل غير مرغوب فيه (مؤلم) وأن العامل يحصل على منفعة سالبة (Disutility). وعليه لابد من تعويضه بمقدار ما يفقد من المنفعة.

٢ـ أن العامل يهتم بوقت الراحة، ويختار منه مايعظم منفعته، والمتبقي من الوقت هو وقت العمل.

٣ـ أن العامل سوف يتوقف عن العمل إذا ما انخفض الأجر إلى مستوى متدن يقل عن المنفعة الحدية لوقت الراحة.

٤ـ أن العامل سوف يقلل من ساعات العمل وقد يتوقف عن العمل كلياً إذا زاد دخله إلى مستوى مرتفع جداً بحيث يطغى أثر الدخل على أثر الإحلال.

٥ـ تفترض النظرية «رغم وجود من يقول بغير رأيها» أن وقت الراحة هو سلعة عادية.

العمل في الإسلام

حث الإسلام على العمل والسعي والنشاط والحركة من خلال النظر إلى العمل على أنه سُنة الحياة وقانون الوجود، كما رغب الإسلام بالعمل وجعله أفضل القربات إلى الله قال تعالى ﴿فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور﴾(١١)كما أن الله عز وجل لم يدع إلى التوقف عن العمل لأداء فريضة إلا عند الدعوة إلى صلاة الجمعة بل سارع الله في الدعوة إلى العمل والانتشار في الأرض بمجرد انتهاء الصلاة فقد قال تعالى ﴿ياأيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون. فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيراً لعلكم تفلحون﴾(١٢).

من هنا يمكن القول أن العمل هو القاعدة في حياة المسلم، وأن التوقف عنه استثناء وتتضح النظرة الإيجابية للعمل من خلال دعوة الإسلام إلى الجد والإتقان وعدم الغش، وإضفاء الصبغة التعبدية على كل عمل صالح في إطار المصلحة العامة. وتظهر منزلة العمل الرفيعة في الإسلام من خلال قوله تعالى ﴿إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إن الله لايضيع أجر من أحسن عملا...﴾(١٣).

وفي السُنة النبوية بينّ المصطفي ﷺ أن للعمل منزلة كبيرة في الإسلام فهو يكفر بعض الذنوب حيث قال ﷺ «إن من الذنوب ذنوباً لايكفرها الصلاة ولا الصيام ولا الحج ولا العمره يكفرها الهموم في طلب المعيشة» (١٤) وقوله «إذا كثرت ذنوب العبد ولم يكن له مايكفرها من العمل ابتلاه الله بالحزن ليكفرها عنه»(١٥).

وبالرغم من اعتبار العمل اليدوي أساسا للحياة وأفضل انواع الكسب إلا أن العمل يشمل كذلك الجهد الفكرى، والعمل في الإسلام مصدر الرزق وأساسه وقد يأتى الكسب

المسلم على التصدق ومساعدة الفقراء بالإضافة إلى قدرته على الإنفاق من أجل المحافظة على النفس.

وقد أورد «الخلال» في كتابه «الحث على التجارة والصناعة والعمل» حديثاً مأثوراً يدل على وجوب العمل ودوره في التكافل الاجتماعي من خلال الإنفاق على الأقارب «قال رجل لأبي عبد الله ــ من أصحاب ابن أسلم: أترى أن أعمل؟ قال: نعم، وتصدق بالفضل على قرابتك»(٢٨).

وفي المجتمع الإسلامي نجد حالات كثيرة جداً يكون فيها العمل واجباً على المسلم منها:

١ـ تكليف المسلم بالإنفاق على نفسه ومن يعول، حيث يكون العمل والكسب هما الطريق المشروع للحصول على الدخل اللازم للإنفاق على الضروريات.

٢ـ أهمية بعض المهن لحياة الناس تجعل من العمل بها فرضاً على من تتناسب قدراته وهذه الأعمال، ويأثم المجتمع بأسره إذا فشل في توفير الأيدي العاملة للقيام بهذه الوظيفة وترك المسلمين في حالة معاناة وشدة وذلك كالطب والقبالة وغيرهما.

٣ـ وجوب الصدقة على كل مسلم يجعل من العمل أمراً واجباً إذا كان هو المصدر الوحيد لتوفير القدرة على التصدق ومساعدة الفقير وخاصة في حالة القدرة على العمل وعدم وجود مانع يحول دونه.

٤ـ توخي الأفراد المطعم الحلال والمكسب الحلال يجعل من العمل طريقاً لهم وذلك من خلال استجابتهم لمعلم البشرية في قوله «إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه، وإن ولده من كسبه»[٢٩] وكذلك قوله «ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي الله داوود عليه السلام كان يأكل من عمل يده»(٣٠)، وقد أجاب ﷺ — حينما سُئل عن أفضل الكسب ـ بقوله «أطيب الكسب عمل الرجل بيده»(٣١).

٥ـ سلوك المسلم الهادف إلى تعظيم فلاحه وزيادة ثوابه وأجره يدفعه إلى العمل وشعاره قول الرسول الكريم ﷺ «من أمسى كالاً من عمله أمسى مغفوراً له»(٣٢).

ويمكن فهم هذا الحديث أن المسلم المنهمك طول يومه في عمله المنتج الجاد يبتعد عن الغيبة والنميمة وإيذاء غيره، ويحارب شهوة النفس والكسل وطلب الراحة ويقدم في نهاية

يومه منفعة لـه وللناس ولجميع من يعيش في كنف المجتمع الإسلامي وعليه استحق أن يمسي مغفوراً له.

عرض العمل للفرد المسلم

مما تقدم يمكن تلخيص نظـرة الإسلام إلى العمل بالمقارنة مع نظـرة الاقتصاد الوضعي فيما يلي:

١ـ إن العمل في الإسلام مرغوب فيـه، وقد حث الإسلام عليه وأن العامل المسلم يحصل على منفعة من العمل تتمثل في حدها الأدنى في الثواب الذي ينتظره في الآخرة.

٢ـ إن العـامل المسلم يهتم بوقت العمل بـالإضافـة إلى اهتمامه بـوقت الراحـة ويعظم منفعته منهما.

٣ـ إن انخفاض الأجر لن يؤدى إلى توقف العـامل عن العمل بل إن تدنى الأجر قد يؤدى إلى أن يصبح العمل واجباً وذلك بسبب تدنى الدخل.

وبناء على ماتقدم يمكن تحديد منفعة الفرد المسلم بالمعادلة التالية:

م= م (ك ، ر ، ث) .....(٣)

حيث:

م، ك، ر: كما عرفت سابقا.

ث: الثواب الذي يحصل عليه الفرد المسلم من العمل.

ويتحـدد الثواب (ث) بمقدار الإنفاق على أعمال الخير (خ) ووقت العمل (و – ر) أي أن:

ث = ث [خ، (و– ر)] ..... (٤).

من هنـا فإن خط الـدخل سـوف يتغير ليتضمن مقـدار الإنفـاق على أعمال الخير (خ) وليصبح:

س ك + خ = جـ (و –ر) + د....(٥).

ويحدد الفرد المسلم مقدار مايستهلكه من السلع والخدمات من خلال تعظيم منفعته في حدود دخله وتكون الشروط الضرورية الأولية (Necessary Conditions) لهذه العملية كما يلي:

$$\frac{\text{دم}}{\text{دك}} - \text{ن س} = \text{صفر}.$$

$$\frac{\text{دم}}{\text{در}} - \frac{\text{دم}}{\text{دث}} \cdot \frac{\text{دث}}{\text{در}} - \text{ن ج} = \text{صفر}.$$

$$\frac{\text{دم}}{\text{دث}} \cdot \frac{\text{دث}}{\text{دج}} - \text{ن} = \text{صفر}.$$

$$\text{د} + \text{جـ} (\text{و} - \text{ر}) - \text{س ك} - \text{خ} = \text{صفر}.$$

حيث:

ن: معامل لاغرانج (Lagrangian Multiplier) والذي يساوي المنفعة الحدية للدخل.

وتدل هذه الشروط الضرورية (Necessary Conditions) على أن الفرد المسلم سوف يساوى معدل الإحلال الحدي بين السلع المختلفة مع نسبة أسعارها، إلا أن سعر وقت الراحة يتكون من جزئين هما:الجزء النقدي (جـ) وآخر معنوى مقداره $\frac{\text{دم}}{\text{دث}} \cdot \frac{\text{دث}}{\text{در}}$ وهو مقدار الثواب الذي يحصل عليه العامل نتيجة العمل.

وهذا الجزء يمكن النظر إليه على أنه منفعة موجبة يحققها هذا الفرد من خلال العمل.

كما أن الشروط السابقة توضح أن الفرد سوف ينفق على أعمال الخير حتى تتساوى المنفعة الحدية التي يحصل عليها من الثواب المتحقق مع المنفعة الحدية للدخل. وبالتالى فإن تغير الأجر (جـ» سوف يؤدى إلى الإحلال ليس فقط بين الاستهلاك (ك) وبالتالى العمل ووقت الراحة (ر) بل أيضا وقت الراحة من جهة والانفاق على أعمال الخير من جهة أخرى وعليه فإن أثر الإحلال الذي عرّف سابقاً سيكون أكبر عند الفرد المسلم منه عند الفرد غير المسلم.

أما بالنسبة لأثر الدخل فإن النظرة المتعمقة تدل على أنه أقل عند الفرد المسلم منه عند الفرد غير المسلم وذلك أن زيادة وقت الراحة عند زيادة الدخل تتعارض مع رغبة المسلم في العمل من أجل الحصول على الثواب من العمل نفسه أو من الإنفاق على أعمال الخير نتيجة لزيادة الدخل. بل يمكن الذهاب إلى القول أن وقت الراحة عند مستوى معين من الدخل أو

بعد حد معين من الراحة يصبح سلعة رديئة (Inferior Good) فالرسول ﷺ يقول «نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس: الصحة والفراغ»(٣٣).

وعند مقارنة أثر الإحلال وأثر الدخل لتحديد ميل منحنى عرض العمل نجد أن أثر الإحلال سوف يكون أكبر من أثر الدخل بشكل عام وان تناقص الفرق بينهما مع ارتفاع الأجر إلى حد معين إلا أن أثر الإحلال سوف يبقى أكبر من أثر الدخل، وعليه فإن عرض العمل سيكون ذا مرونة عالية عند مستويات الأجر المنخفضة ولكن هذه المرونة تتناقص مع تزايد الأجر وقد تصل إلى الصفر عند أجر معين مرتفع جداً. أي أنه يمكن القول أن عرض العمل للمسلم سيأخذ شكل الدالة الأسية (Exponential Function) وهي الشكل:

ع= أ (ط) ب جـ ..... «٦»

حيث:

ع: ساعات العمل.

ج: معدل الأجر.

ط: أساس اللوغاريتم الطبيعي.

أ، ب : ثوابت.

وهذه المعادلة تأخذ الشكل الموضح بالرسم رقم «٣».

«الشكل رقم ٣»

عرض العمل لفرد مسلم

إلا ان ارتفاع الأجر بشكل كبير يصحبه انخفاض في أثر الدخل بل قد يتحول وقت الراحة إلى سلعة رديئة كما ذكر سابقاً، مما يعنى أن ميل منحنى عرض العمل سيكون موجباً، وعليه فإن أثر الدخل وأثر الإحلال في هذه الحالة يعملان على زيادة ساعات العمل مع زيادة الأجر. أي أن ميل عرض العمل سيكون موجباً ولن يصل إلى الصفر.

من هنا فإن عرض العمل للفرد المسلم لن يكون سالب الميل «مرتداً إلى الخلف» (Backward Bending) كما هو الحال في عرض العمل في الاقتصاد الوضعي، بل موجب الميل دائما.

الخلاصة والاستنتاجات التطبيقية

قدمت الدراسة عرضاً لفلسفة العمل في الاقتصاد الوضعي حيث بينت أن الاقتصاد الوضعي ينظر إلى العمل على أنه مؤلم وأن العامل يحصل على منفعة سالبة من العمل، لذلك لابد من تعويض العامل عن هذه الخسارة. أما الاقتصاد الإسلامي فينظر إلى العمل على أنه أفضل القربات إلى الله وأن العامل يحصل على الثواب من العمل نفسه ومن الإنفاق على أعمال الخير أي ان العمل يعطي العامل المسلم منفعة موجبة.

وبناء على ذلك توصلت الدراسة إلى أن عرض العمل للفرد المسلم موجب الميل ولايرتد إلى الخلف كما هو الحال في الاقتصاد الوضعي.

فقد بينت الدراسة أن أثر الإحلال عند العامل المسلم أكبر منه عند العامل غير المسلم، وأن أثر الدخل عند العامل المسلم أقل منه عند العامل غير المسلم، إضافة إلى ذلك فإن وقت الراحة يصبح سلعة رديئة بعد الوصول إلى حد معين منه. وعليه فإن عرض العمل للعامل المسلم لايكون مرتدا إلى الخلف.

من هنا يمكن التوصل إلى بعض الاستنتاجات التطبيقية، منها مايلي:

١ـ لما كان أجر العامل المسلم مادياً ومعنويا، والمعنوي هو الثواب الذي يحصل عليه العامل من العمل نفسه، ومن الإنفاق الناتج عن العمل، ولما كان العمل واجباً على العامل المسلم عند عدم قدرته على تلبية ماهو ضروري، فإن العامل المسلم سيقبل بأجر منخفض. وهذا القبول يعنى نتيجتين هامتين. الاولى: إن تكاليف الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي ستكون بشكل عام أقل من تكاليف الإنتاج في الاقتصاد الوضعي بالإضافة إلى تمسك العامل

المسلم بعدم الغش وبذل أكبر جهد ممكن والإخلاص والتفاني في العمل الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ارباح المنتجين وارتفاع الطلب على العمال وبالتالى فإن البطالة في الاقتصاد الإسلامي أقل بشكل عام منها في الاقتصاد الوضعي. أما الثانية: فتظهر من خلال أهمية حماية الدولة للعامل المسلم وخاصة أن المنتجين قد يتمكنون من استغلال العامل المسلم لعلمهم أنه يقبل بالأجر المنخفض متحسبا ثواب الآخرة، لذلك فإن تحديد حد أدنى للأجر مهم جداً في الاقتصاد الإسلامي أو مايعرف بأجر المثل.

٢ـ لابد للحكومة المسلمة أن تسعى إلى زيادة الطلب على القوى العاملة من أجل التأكد من المحافظة على الاجور أعلى من الحد الأدنى لها والقضاء على مشكلة البطالة إن ظهرت. فقبول العامل المسلم بأجر منخفض يقلل من احتمال ظهور البطالة في الاقتصاد الإسلامي(٣٤) ومن الأساليب المعروفة في هذا المجال التوجه إلى سياسات اقتصادية ذات كثافة عالية في العمل. كما أن تنظيم مراكز تدريب وإعادة تدريب الباحثين عن العمل سياسة مهمة جداً للوصول إلى توافق بين قدرات العمال وفرص العمل المتوفرة.

٣ـ إن عملية نشر الوعي الديني والتركيز على القيم الإسلامية بين العمال وفي المجتمع كتحريم الغش والكسل والحث على الإخلاص في العمل والتفاني في أداء الواجب يزيد من إنتاجية العامل وبالتالى يقلل من تكاليف الإنتاج، مما يضع الاقتصاد الإسلامي في المقدمة من حيث استغلال الموارد الاقتصادية بالشكل الأمثل، ووجود ميزة نسبية في إنتاج السلع والخدمات، ولابد أن يكون ذلك من خلال وسائل الإعلام المتوفرة وعلى منابر المساجد وفي قاعات المحاضرات وصفوف الدرس في كل مراحل التعليم.

٤ـ إن قبول العمال بأجور منخفضة وعدم توقفهم عن العمل عند ارتفاع الأجور بشكل كبير يعنى أن عرض العمل في الاقتصاد الإسلامي أكبر بشكل عام وأكثر مرونة مما هو عليه في المجتمع غير المسلم، أي أن العمل يتوفر في الاقتصاد الإسلامي بشكل أكبر منه في الاقتصاد الوضعي، وإن إمكانية حدوث التضخم بدفع التكاليف أقل في الاقتصاد الإسلامي منه في الاقتصاد الوضعي. مما يوحي للحكومة بالتركيز على سياسات الطلب لمعالجة المشاكل الاقتصادية مثل التضخم والبطالة وهذه ميزة في الاقتصاد الإسلامي وخاصة إذا عرفنا أن سياسات جانب العرض أكثر صعوبة في التطبيق وأقل فاعلية في التأثير على الاقتصاد.

الهـــوامـــش

(١) S.L. Mahdi "A Model of Income Determination in an Interest - Free Islamic Economy". in The Seminar of Islamic Economics, IIIT.1987.

(٢) أنظر على سبيل المثال لا الحصر بحث بادال مركرجي، «نمـوذج تحليل كلي لنظام الزكاة في الإسلام» مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، السنة الأولى، العدد الأول، ص ٣٥ ـ ٥٣.

(٣) S.R. Khan. "Islamic Economics: A Note on Metheodology" in Journal of Research in Islamic Economics vol.2.pp. 83 - 85.

(٤) يستثنى من ذلك وقت العبادات الواجبة ومايلزم للفرد من وقت نوم وأكل وغيره.

(٥) W.S. Jevons, The Theory of Political Economy, 4th ed., Macmillan. London (1911,p.173)

(٦) Mark Blaug, Economic Theory in Retrospect. 3th ed., Cambridge,198, p.289.

(٧) لمزيد من التفصيل في الاشتقاق والمعالجة الرياضية انظر:

Alpfa Chiang, Fundamental Methods of Mathematical Economics, Mc Graw Hill, NY 1974, pp. 391 - 393.

(٨) أنظر: Albert Rees, The Economics of Work and Pay. Hafber and Raw,

(٩) أنظر: Albert Ress, The Economics of Work and Pay I.bid, pp. 18 - 20.

(١٠) أنظر:

Gary Becker, "The Theory of Allocation of Time" in Readings in the Labor Market Edited by J. Burton, L. Benham, W. Vaughn and R. Flanagan Halt Rinehart and Winston 1971, pp. 106 - 126.

(١١) سورة الملك الآية ١٥.

(١٢) سورة الجمعة الآيات (١٠ ـ ١١).

(١٣) سورة الكهف الآية ٣.

(١٤) فيض القدير. شرح الجامع الصغير، ج ٢، ص ٥٢٦، حديث ضعيف.

(١٥) حديث حسن رواه الإمام أحمد في مسنده ج٦، ص ١٥٧.

(١٦) عيسى عبده، العمل في الإسلام . دار المعارف القاهرة ١٩٨٣.

(١٧) رواه البخاري، انظر: صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب ١٥، ج٤ ، ص ٣٠٣.

(١٨) رواه البخـاري ومسلم، أنظر: فتح البـاري، كتـاب الـزكاة، بـاب ١٨، ج ٣، ص ٢٩٤، وصحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الزكاة، باب ٣٣، ج ٧، ص ١٢٤.

(١٩) حديث صحيح رواه النسائي وأبـو داوود وأحمد والبيهقي، انظر: سنن النسائي، كتاب الزكـاة باب ٥٤، حديث رقم ٢٥٣٥، ج ٥ ص ٦٢، وسنن أبي داوود كتـاب الزكـاة، بـاب ٤٦، حديث رقم ١٦٩١، ج ٢، ص ١٣٢، ومسنـد الإمام أحمد، ج ٢، ص ٢٥١، والسنن الكبرى، كتاب النفقات، باب النفقة على الأولاد، ج٧، ص ٧٧ط.

(٢٠) صورة المعارج الآية ٢٥.

(٢١) **Hamouri, Q. Rationality, Time and the Rate of Interest in Islamic Thought, Ph. D. Dissertation, Universiyt of Utah 1987, pp, 67 2 84.**

(٢٢) محمد أبو زهرة، أصول الفقه، دار الفكر العربي ١٩٥٨.

(٢٣) الشيباني، الكشب، تحقيق الدكتور سهيل زكار، نشر عبد الهادي حرصوني، دمشق ١٩٨٠

(٢٤) **W.S. Jevons, The Theory of Political Economy op cit.**

(٢٥) فيض القدير ج ٧، ص ٤٨١ حديث حسن.

(٢٦) الشيباني، الكسب، ص ٤٨.

(٢٧) رواه البخاري ومسلم، انظر: صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب ٣٠، ج٣، ص ٣٠٧ وصحيح مسلم، كتاب الزكاة باب ١٧، ج٢، ص ٦٩٩.

(٢٨) ذكره الجوزي في التلبيس، ص ٢٨٥، انظر: أبو بكر الخلال «الحث على التجار والصناعة والعمل» ص ٢٦.

(٢٩) حديث صحيح رواه النسائي في سننه، كتاب البيوع، باب ١، ج٧، ص ٢٤١.

(٣٠) رواه البخاري. انظر: صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب ١٥،ج ٤، ص ٣٠٣.

(٣١) حديث صحيح رواه الإمام أحمد في مسنده، ج ٤ ص ١٤١.

(٣٢) حديث ضعيف رواه الطبراني في الأوسط انظر: فيض القدير، ج٦، ص ٨٨.

(٣٣) رواه البخاري، انظر صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب ١ج١١، ص ٢٢٩.

(٤٣) قاسـم الحموري «التضخم والبطالـة والتكيف الاقتصادي مـن منظور إسلامـي» بحث مقدم لندوة التنميـة من منظور إسلامي عمان ١٩٩١م.

المراجـــع العربيـــــة

١ـ القرآن الكريم.

٢ـ ابن حنبل، أحمد، المسند، دار الفكر ـ بيروت ١٩٧٨م.

٣ـ أبو زهرة، محمد، أصول الفقه، دار الفكر العربي، ١٩٥٨م.

٤ـ البخاري، محمد بن اسماعيل، صحيح البخاري، مطبعة دار الشعب، ١٣٧٨هـ.

٥ـ الحمـوري، قاسم، «التضخم والبطـالة والتكيف الاقتصـادي من منظور إسـلامي، بحث مقدم لندوة التنمية من منظور إسلامي»، عمان ١٩٩١م.

٦ـ الخلاّل، أبو بكـر، محمد بن هارون، الحث على التجارة والصناعـة والإنكار على من يدعى التوكل في ترك العمل، الرياض، دار العاصمة ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

٧ـ الشيبـاني، محمـد بـن الحسن، الكسـب، تحقيـق الدكتـور سهيـل زكـار، نشر عبدالهـادي حرصوني، دمشق، ١٩٨٠م.

٨ـ عبد الباقي، محمد فؤاد، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، دار الأندلس، بيروت.

٩ـ عبد الباقي، محمد فؤاد، مفتاح كنوز السنة، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٩٨٣م.

١٠ـ عبده، عيسى، العمل في الإسلام، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٣م.

١١ـ القرضـاوي، يوسف، مشكلة الفقر وكيف عـالجها الإسلام، مؤسسة الـرسالة بيروت ١٩٨٥م.

١٢ـ المبارك، محمد، نظام الإسلام: الاقتصاد، مبادىء وقواعد، دار الفكر، ١٩٨١م.

١٣ ـ مسلم، أبو الحسين، صحيح مسلم، دار المعرفة، بيروت.

١٤ـ المصري، عبد السميع، مقومات العمل في الإسلام، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٨٢.

١٥ـ المناوي، عبد الرؤوف، فيض القدير، المطبعة التجارية الكبرى بمصر، ١٩٣٨م.

١٦ـ موكرجي، بادال، «نمـوذج تحليل كلي لنظام الزكاة في الإسلام» مجلـة أبحاث الاقتصـاد الإسلامي السنة الأولى، العدد الأول، ص ٣٥ ـ ٥٣.

المراجع الإنجليزية

1- Becker, G., The Theory of Allocation of Time, in Readings in the Labor Market, Edited by J. Burton. L. Benham, W. Vanghn and R. Flanangan, Halt Rinehart and winston, 1971.

2- Blaug, M., Economic Theory in Retrospect. 3rd., Cambridge, 1978.

3 - Chiang, A., Fundamental Methods of Mathematical Economics, MC Graw Hill, New york, 1964.

4- Hamouri, Q., Rationality, Time and the Rate of Interest in Islamic Thought, Ph.D Dissertation, University of Utah, 1987.

5- Jevons, W.S., The Theory of Political Economy 4th ed., Macmillan, London, 1911.

6- Khan S.R., "Islamic Economics. A Note on Methodology" in Journal of Resarch in Islamic Economics. Vol.2 No. 2 pp.83 - 85.

7- Mahdi. S.I, "A Model of Income Determination in an Interest Free - Islamic Economy (Proceedings), IIIT.U.S.A,1987.

8- Rees, ., The Economics of Work and Pay, Harber and Raw. 1979.